

موقع المثقفين ودورهم في معالجة أزمة الديمقراطية

علي سليمان

دوره، وحرمته من استثمار إمكانياته والتمتع بنتائج قدراته وطاقاته.

وكذلك فإن المطالبة بها، ليس أمراً جديداً، بل هو مطلب قديم، ذهب ضحيته الكثير من الشعراء ورواد الفكر والمصلحين العرب في مختلف مراحل تاريخنا.

ومن يرجع إلى الثورات الفردية والحركات الثورية أو الحركات الفكرية، والانتفاضات الشعبية، عبر تاريخنا، يمسك بخيط النضال المتواصل من أجل أن يكون للإنسان العربي دور في رسم مستقبله وصورة حياته وأفق تفكيره، ويقف أيضاً، في المقابل، على محاولات الحاكم أو الطبقة الحاكمة، إلغاء هذا الدور، تحت حجج وذرائع مختلفة، والعمل على استغلال طاقات الشعب لخدمة الحاكم ومصالحه ومطامحه وخدمة مصالح ومطامع الطبقة المستغلة.

صحيح أن هناك بعض الاستثناءات التي عرف الشعب خلالها قدراً من الشورى، وخرج الحاكم فيها عن دائرة الحكم الفردي المطلق إلى مشاركة بعض الهيئات أو الأفراد في الحكم. إلا أن الحكم في الغالب، كان حكماً مطلقاً، محصوراً بيد فرد أو قلة.. وهذا الفرد، سواء كان رئيساً للقبيلة أو ملكاً أو خليفة أو إماماً أو سلطاناً أو زعيماً... كان يدعي الشرعية في حكمه الفردي المطلق، من خلال ادعائه بأنه يمثل القبيلة، أو يستمد سلطته من مركزه الديني كخليفة أو إمام أو سلطان... أو يستمد سلطته من زعمه بأنه يمثل إرادة الجماهير المغلوبة والمقهورة ويمثل طموحاتها.. وفي كل هذه الحالات كان الحاكم العربي ينتزع دور الشعب ويدعي الحق في تمثيله.

فزعم القبيلة يمثل قبيلته، يتحدث باسمها، يعلن الحروب بحجة حقوقها، أو كرامتها، أو بحجة الدفاع عن شرفها، أو من أجل تحقيق أطاعها، وعلى أفراد القبيلة إطاعة زعيم القبيلة والامتثال إلى أعرافها وتقاليدها والأخذ بقول الشاعر العربي:

لا يسألون أخاهم ————— ينديهم

في النائبات على ما قال برهانا

فإن القبيلة الصالح، ليس من يحاول الوقوف على الحقيقة،

من الصعب الحديث عن الديمقراطية، أو عن أزمة الديمقراطية، في الوطن العربي، وعن موقع المثقفين العرب منها، دون التعرض لطبيعة الحكم التي كانت قائمة في الماضي وطبيعة الحكم السائدة حالياً. بل إن الحديث عن أزمة الديمقراطية، يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن طبيعة الحكم، وبنيته وعوامل تكوينه: المؤثرات الداخلية والخارجية عليه، بل سيقودنا للحديث عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

فمشكلة الديمقراطية في الوطن العربي، ليست وليدة المصادفة أو القدر، أو وليدة الحتمية الغيبية، بل لها أسبابها المادية المحسوسة.. إنها وليدة واقعا اقتصادي وعلاقتنا الاجتماعية وطبيعة أنظمتنا وتكويننا الفكري والثقافي، وليدة العوز والخوف والاستغلال والأمية والجمود الفكري وتغييب الإرادة الحية، وليدة التراكم الاستبدادي الطويل وقهر إرادة الشعب العربي، تارة باسم الدين والقيم الروحية والمسلّمات الغيبية، وتارة باسم المصلحة الوطنية أو بحجة الظروف الصعبة والخطر الخارجي المداهم، وتارة أخرى بحجة الطموح السياسي. وليس من المفيد تبسيط مشكلة الديمقراطية، أو القفز فوق أسبابها المتشعبة أو عزلها عن عوامل تكوينها وعوامل استمرارها، أو الاقتصار على رؤية الجانب السياسي منها. بل أرى أن من المفيد، بل الضروري، الاعتراف بأنه لا يمكن معالجة هذه المشكلة المعقدة، معالجة ناجمة، إلا عبر فهم الواقع الذي أفرزها، وعبر مواجهة هذا الواقع بمختلف أسلحة الوعي والإرادة الثورية.

وأزمة الديمقراطية المستعصية، التي كثر الحديث عنها وارتفعت الأصوات والبرقيات وبيانات الشجب والاستنكار في وجهها، وازداد التأكيد على خطورة انعكاساتها السلبية، بل المدمرة على مسيرة التقدم والتطور، وعلى احتمالات وامكانيات التفتح والازدهار المادي والروحي، وعلى الإبداع الفردي والجماعي في الوطن العربي... ليست حديثة العهد، وليست مشكلة جديدة أو عارضة في حياتنا وفي طبيعة أنظمتنا. إنها أزمة قديمة معقدة، طالما كبلت إرادة الإنسان العربي وألغت

أو من يبحث عن الرأي أو الموقف الصحيح، في علاقته مع أبناء قبيلته، بل هو الذي يمثل لنداء ابن القبيلة ويتبنى موقفه دون الاهتمام بصحة نداءه أو موقفه. فالتقاليد والمفاهيم والاعراف والعلاقات القبلية، تلغي التساؤل، تلغي الاحتكام إلى العقل، أو البحث عن الصواب أو الخطأ، وتكرس بدلاً منها، صوابية ابن القبيلة ومساندته « ظالماً أو مظلوماً ». أي أنها تلغي الآخر، تلغي رأيه وحقه وصواب موقفه، لتقيم على انقاض ذلك، رأبي أنا، وحقني أنا، وصواب موقفني أنا.

وقد أصبح الزعيم الديني فيما بعد، باسم الدين أو باسم المشيئة الإلهية والتعاليم السماوية.. أكثر تفرداً في الحكم واجراً على تطبيق ما يراه، باسم هذه التعاليم وبقوتها السماوية، التي لا يمكن ردها أو الاعتراض عليها، أو حتى مناقشتها، وانتقلت العصمة من ابن القبيلة إلى التعاليم الدينية، أو تشعبت بين القبيلة والتعاليم الدينية.

فإذا كان زعيم القبيلة أو الملك، معرضاً للخطأ أحياناً، فإن الخليفة أو الإمام لا يخطئ، لأنه يمثل الإرادة الإلهية في الأرض ويتسلح بتعاليم السماء. وقد تم الخلط والدمج بين صوابية التعاليم الدينية وصوابية الحاكم.. فما دامت التعاليم الدينية صحيحة لا يجوز الخروج عليها أو التشكيك بصحتها، فإنه لا يجوز أيضاً الخروج على الحاكم أو التشكيك بصحة أقواله وأفعاله.. بل إن طاعته واجبة ملزمة حتى ولو أخطأ.

وإذا كان زعيم القبيلة، يرفع سوط مصلحة القبيلة واعرافها وتقاليدها، في وجه أي معارضة أو احتجاج أو تمرد.. فإن الحاكم في غالبية العصور الإسلامية، كان يرفع السيف في وجه المعارضة أو الاحتجاج أو التمرد، باسم مصلحة الأمة، أو باسم الدين، والحرص على تعاليم الدين، سواء في العصر الأموي أو العباسي أو الفاطمي أو العثماني... ورغم ثورة كل عصر على سابقه بحجة فساد هذا العصر وجوره وخروجه على تعاليم الإسلام وروح الإسلام ومصلحة المسلمين.

فإذا ما انتقلنا إلى واقع الحكم في الوطن العربي بعد الاستقلال، فإننا نرى بوضوح، أن طبيعة الحاكم لم تتبدل كثيراً، بل إن نظرتة للحكم وللشعب، بقيت في الغالب امتداداً لنظرة زعيم القبيلة أو نظرة الخليفة أو الإمام المعصوم عن الخطأ، بل إن الحاكم المعاصر، حاول أن يجمع بين مزايا ومظاهر الحاكم العصري وبين الصلاحيات المطلقة للحاكم القديم. ولأنه يفتقر إلى صفة أو مكانة الخليفة أو عصمة الإمام فقد منح نفسه كل الصفات التي تكسبه العصمة وتحوله ممارسة الحكم المطلق. فلُقّب نفسه بالرئيس المؤمن، أو بالقائد الملهم، أو بالزعيم الخالد. وهذه الألقاب أو الصفات التي تهدف إلى تكريسه حاكماً أبدياً متفرداً معصوماً، ما هي إلا البديل الموازي لأوصاف الحاكم القديم، أو القناع الاستبدادي الذي يتوارى خلفه الحاكم المعاصر، والوسيلة التي تمكنه من الاستمرار في الحكم، ومن إطلاق يده، متفرداً في تصريف الأمور كبيرها وصغيرها. إنه باسم الايمان أو الالهام أو محبة الجماهير ومصالحها وطموحها كثيراً ما يحكم بعزل عن إرادة

الجماهير ومصالحها وطموحها.. بل كثيراً ما يلغي إرادتها وطموحها.

ولأنه يفتقر أيضاً إلى « البيعة » أو المبايعة، ليكون الزعيم المطاع الدائم. فإن كلمة المبايعة أو البيعة الشعبية للحاكم، كثيراً ما تتردد عبر وسائل الاعلام العربية لترسيخ الحاكم المعاصر حاكماً مطلقاً... بل إن الحاكم العربي المعاصر يلجأ أحياناً إلى الاستفتاء الشعبي الصوري باعتباره البديل المعاصر عن البيعة أو التفويض الكامل باسم الأمة. ويلجأ أيضاً، في استكمال لعبة الديمقراطية الزائفة أو تأمين الغطاء الديمقراطي للحكم الفردي، إلى استفتاءات مشابهة، لاختيار ممثلي الشعب ومثلي المنظمات الشعبية...

ولست هنا في معرض تفنيد هذه الألعاب المبتذلة باسم الديمقراطية، لكنني أريد أن أشير إلى أن ما يفصح هذه الألعاب، هو أن نتيجة مثل هذه الاستفتاءات كانت لا تقل أبدأ عن 98% رغم أن كل زعيم يموت، أو يقتل، أو يسقط، يتهمه الشعب أو الحاكم الوريث، بأنه كان حاكماً متسلطاً، فردياً، قمعياً، فاسداً متخططاً، ومشبوهاً.. وأن السبب في الانقلاب عليه أو اسقاطه، هو العودة إلى الطريق الديمقراطي، طريق العدالة والنزاهة وطريق الجماهير.

أما العلاقة الفعلية بين الحاكم العربي والمواطن، فقد كانت وما تزال، تقوم على أساس الخوف المتبادل أو الحذر المتبادل أو الكراهية المتبادلة وقد كانت علاقة الخوف والحذر والكراهية هذه تزداد بين الحاكم والمثقف بخاصة ربما لأن الحاكم المتعسف يخشى من وعي المثقف ومن طموحاته ومطالباته الدائمة بالتغيير، ومن قدراته على التأثير، ولأن المثقف هو الأكثر قدرة على كشف الألعاب الأنظمة الفردية القمعية وتعرية أقنعتها والوقوف على حقيقتها.

ولعل من أكبر أمراض الحاكم العربي المستبد، أنه لا يكتفي بعزل الشعب عن السياسة، بحجة عصمته هو أو إخلاصه أو بحجة مواهبه الحارقة، أو تفويضه السماوي، بل إنه يعزل المثقفين والمفكرين أيضاً، وهذا ما يجعل الحكم العربي عائماً فوق الشعرات وموجات النفاق مفتقراً إلى البعد الذي يمنحه المثقفون والمفكرون للنظام من خلال اتساع رؤيتهم وقدرتهم على الكشف والاستنتاج.

وكم سمعنا في الماضي والحاضر، عن مطاردة أو قتل الحاكم لرواد الحرية والفكر والاصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.. من الشعراء والمفكرين والمتصوفين... ليس بسبب إحداهم وزندقتهم وفسادهم كما كانت توجه إليهم التهم. بل بسبب مواقفهم المعارضة للاستبداد والقمع واحتكار الصواب، ومطالبتهم بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي، ومجثمهم عن مكان خارج القالب الواحد وخارج القطيع الواحد.

ما أريد قوله من هذه المقدمة، إن مطلب الديمقراطية في مثل هذا الواقع، وفي ظل هذه البنية الفردية المغلقة أو المحصنة بمفهوم القبيلة والعصمة الدينية، والمكرسة عبر التاريخ الطويل.

ليس مهمة سهلة أو هدفاً قريباً. فطبيعة الحاكم وعوامل تكوينه والظروف والقوى التي جاءت به، إضافة إلى بنية الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربية الراهمة، تتعارض مع التوجهات الديمقراطية وتكرس الحكم الفردي الاستبدادي، وتبرر القمع والعسف، وتوسع مصادرة الحريات بحجة محاربة الفتنة، أو البدعة، أو العصيان، أو الخروج على القانون أو على رأي الجماعة.

وهنا تجدر الإشارة إلى ظاهرة مؤسفة، هي أن بعض الأنظمة ذات التوجه التقدمي في الوطن العربي، قد انحزّت إلى المواقع نفسها، عندما تسلمت زمام الحكم، فقد لجأت إلى أسلوب القمع والبطش والتخويف، متذرة بالحرص على النظام التقدمي وعلى حمايته، فكانت الجماهير هي الضحية الأولى لهذه السياسة، لقد توهمت أن القمع والتعسف هما جزء حتمي من الثورة أو الإرادة الثورية. بل إنها خلطت بين من جاءت الثورة لتجردهم من امتيازاتهم وبين من جاءت الثورة لتعيد لهم حقوقهم المسلوقة وترفع عنهم القمع والتعسف ومحاولات الالغاء.

وبدلاً من اللجوء إلى توعية الجماهير، وكسبها في معركة التقدم والحرية والتغيير العام، أصبحت الجماهير موضع شك، ثم أصبحت موضع اتهام وإدانة، لأنها عجزت عن تجاوز واقعها المتخلف دفعة واحدة. وأصبحت إرادتها تزور باسم التقدم بل باسم مصلحتها.

وهكذا انقلب أكثر من نظام عربي له توجه تقدمي جماهيري ديمقراطي، إلى نظام تعسفي فردي قمعي، ولكن باسم الجماهير، وتحولت شعارات التقدم والديمقراطية والحرية في ظل مثل هذه الأنظمة إلى لافتات فاقمة، وإلى مصطلحات ومقولات مجردة منفصلة عن مدلولاتها العملية. بل إلى شعارات تثير الحزن والشفقة أو السخرية أحياناً.

أضف إلى هذا كله، ان استمرار البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية كما كانت في الماضي، وعدم حدوث تحولات جذرية في هذه البنية، قد ساعد على تكريس أزمة الديمقراطية وما زال يساعد على استمرار الحكم المطلق ويتعارض مع التوجهات الديمقراطية.

ولهذا نرى أن النضال من أجل الديمقراطية، لا يمكن أن ينفصل عن فهم هذا الواقع وعن النضال ضده، بكل الاساليب والأدوات المتاحة. أي ضد العقلية القبلية أو الطائفية أو المذهبية، ضد التفاوت الطبقي والاستغلال، ضد الأمية والجهل والانغلاق والعمل على التأثير الفعلي في بنية هذا الواقع وعلى نفس مقوماته وقطع روافده، من خلال توعية الجماهير ومحو أنواع أميتها وتجزئتها ضد الواقع، والاعتاد عليها، والثقة بها... ومن خلال تحريضها واكتسابها في معركة تدمير البنية الفوقية للواقع. إذ بدونها وبدون قدراتها على إحداث تحولات جذرية في بنية الواقع، لا يمكن احداث الانقلاب المؤدي إلى الديمقراطية بمعناها الثوري.

فالديمقراطية ليست فكرة مجردة أو مصطلحاً تقديمياً

وحسب، ليست ظاهرة مستقلة، أو معزولة، عن تأثيرات الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. إنها محصلة ونتيجة لهذا الواقع.

ومن المحال تحقيق الديمقراطية، في ظل الأمية والجهل والاستغلال والجمود والتفاوت الطبقي، أو في ظل القيم القبلية أو المقياس الطائفية أو المذهبية.

فالبداية الصحيحة والثورية، باتجاه الديمقراطية، ليس في القفز فوق هذا الواقع، أو بالهروب منه إلى الشعارات وحملات الاستنكار والشجب الكلامي، وليس في عمليات الاستنكاف أو «الجرد» أو الانسحاب من ساحة العمل الوطني الصبور الجلود، بحجة بلادة الواقع وتحجره، واليأس من تغييره، أو بحجة عدم قابليته للتغيير. وليس في تبسيط هذه المشكلة المعقدة، واعتبارها مجرد هدف مطلي يمكن تقديمه والحصول عليه، من «صيدلية الأنظمة العربية» من خلال الضغط اللفظي والحملات الكلامية ونوعية الشعارات وألوانها.

بل بالدخول في مواجهة واعية جلودة، متعددة الأسلحة والأساليب، ضد هذا الواقع، بهدف تفكيك مقوماته أولاً، وهدم بنائه، والتسلح ضده بنظرية علمية وعملية، وتحول دون النزق الطفولي واليأس في عملية المواجهة، ودون عمليات التبسيط والهروب إلى المواقف اللفظية والجمعية الكلامية والصخب الدعائي الاستعراضي، كبديل للرؤية المتعمقة الواعية وللجهد الدؤوب المتواصل للكلمة المصرة الثابتة.

وأرى أن من الأمانة القول. إن النزق والارتجال في معالجة هذه المشكلة المعقدة أو تبسيطها، قد أضاف مشكلة أخرى للمشكلة الأساسية، هي اختيار الطريق الخاطئ نحوها.

وهكذا أصبحت المسؤولية مزدوجة: مواجهة المشكلة الأساسية أولاً والعمل على تصحيح الاتجاهات الخاطئة في معالجتها.

وباعتقادي أن إحداث تغيير جذري في البنية الثقافية والفكرية وفي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، هو الأساس بل هو الشرط الجوهري في الوصول إلى الديمقراطية. وأن تحقيق مثل هذا التغيير، يحتم علينا أن لا نقصر نضالنا من أجل الديمقراطية على الجانب السياسي من المشكلة، ما دام النظام السياسي هو نتيجة شبه حتمية للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. بل يجب أن نتوجه في نضالنا الديمقراطي أولاً باتجاه تغيير البنية الثقافية والفكرية العامة والبنية الاقتصادية، التي تستند عليها النظم الفردية وتستمد بقاءها وقوتها منها.. وأن نتوجه بالدرجة الأولى إلى الجماهير ونعمل على تحريضها وحفزها بكل الوسائل لفرض المناخ الديمقراطي، وتهيئة الشروط الملائمة لإقامة نظام ديمقراطي يمثل إرادة الجماهير وطموحاتها ويلي حاجاتها.

فالأنظمة العربية، ليست أكثر من ظاهرة أو محصلة لبنية الواقع المتخلف والعلاقات السائدة فيه. وهذه البنية والعلاقات، قائمة على التعصب القبلي من جهة وعلى الحتمية

والعصمة الدينية من جهة أخرى، وفكر الحاكم العربي، ما زال امتداداً للفكر الغيبي القسري وللمفاهيم والاعراف القبلية، إنه يلغى أو يصادر كل ما يختلف أو يتعارض معه، بل يلغى ويصادر كل ما لا يتطابق معه من مواقف وآراء وأفكار.

ومواجهة مثل هذا الفكر القبلي القسري المتعصب، لا تجدي بفكر قبلي أو قسري أو متعصب آخر وإن كان من نوع مختلف... بل إن إسقاط الفكر القبلي المذهبي المتعصب السائد لا يتم إلا بفكر حر متفتح بعيد عن التعصب والقبلية والمذهبية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الكثير من المثقفين العرب، يلعبون دوراً سلبياً في النضال من أجل الديمقراطية وضد استمرار الممارسات الفردية التسلطية، ليس لأنهم يقصرون نضالهم على الشعارات وبيانات الشجب والاستنكار وعلى تبسيط المشاكل المعقدة فقط، بل لأن المثقف العربي، غير ديمقراطي بآرائه وممارساته.

إنه في الوقت الذي يشكو فيه من الفردية والتسلط ومن إلغاء دوره أو تحجيم هذا الدور، ويطالب بحقوقه الديمقراطية، يحاول حرمان الآخر من هذا الحق الذي يطالب هو به، إذا اختلف معه، ويمارس من خلال آرائه وسلوكه دوراً غير ديمقراطي ويتعامل مع معارضيه أو مع من يختلف معه في الرأي أو الاجتهاد أو التفكير كما يتعامل السياسي العربي، أو كما يتعامل رجل الدين مع الآخرين. ينفي ويلغى ويدين ويطارده كل رأي يختلف مع رأيه أو لا يتطابق معه، إنه مذهبي، يكفر كل معارض أو مخالف مذهبي لكن بايديولوجية جديدة.

مثل هذا المثقف يكرس بأفكاره ومسلّماته الجديدة، التعصب والتسلط والانغلاق والفردية بدلاً من أن يسهم من خلال تفتحه الفكري وسلوكه الديمقراطي في إشاعة وحماية جو من الحرية وإيجاد حوافز للتسابق والتباري والتفاعل، تسهم بدورها في التفتح الروحي والفكري العام وتحفر على التحلل من قبضة المسلّمات القسرية الموروثة.

إن الكثير من المثقفين العرب، الذين يدعون إلى الديمقراطية وحرية الرأي والفكر، أشبه برجل الدين الذي يجاورك ليس لأن لديه النية في تعديل أو تبديل رأيه أو موقفه أو الرغبة في التفاعل مع رأيك، بل لأن لديه رغبة أو نية مسبقة في احتوائك، أو جعلك نسخة مكررة له، أو تابعاً لمسلّماته، فإذا لم يفلح في ذلك، اتهمك بالمكابرة والعناد والكفر.

ولا شك أن مثقفاً أو كاتباً يناهز بالديمقراطية ويغضب لانعدامها ويرفع احتجاجاته المتلاحقة ضد أنواع القمع العلني أو المبطن في الوطن العربي، ثم يمارس الارهاب الفكري والتعصب ضد الرأي المخالف، من شأنه أن يخدم الفردية التسلطية ويبرر استمرارها أكثر مما يخدم الديمقراطية، رغم كل احتجاجاته وبيانات استنكاره وشجبه.

فالديمقراطية ليست مجرد شعار يمكن تحقيقه بمجرد استبدال مذهب بمذهب أو مسلمة بمسلمة أو أفكار نهائية لا تقبل المناقشة

أو التعديل بأفكار نهائية أخرى... بل في استبدال مذهب مغلق قسري، بمنهج أو اتجاه في الفكر والحياة والحكم، مفتوح للنمو والتفاعل والتعديل نهج يحرر الفكر ويستحضره على الخلق والإضافات والإبداع والمراجعة ويجرره من المحظورات والحرمات والانغلاق.

والفكر التقدمي، يخطيء بحق التقدم بل بحق مستقبله إذا صادر اعتباطاً، الرأي المعارض أو العنى الحوار الحر، وأغلق الباب أمام الاجتهاد والتفاعل، لأنه بالغائه الحوار الحر وبمصادرته للرأي المعارض، يبرر استمرار الفكر التعسفي السائد ويبرر استمرار المحظورات والمسلّمات... في وقت نحن بحاجة فيه للشجاعة الفكرية، وللمغامرة الفكرية لتخطي ركام المحظورات والمسلّمات. بل إن مثل هذا التوجه التعسفي الجديد لا يساعدهنا بأكثر من هدم حاجز أمام الفكر، ليحملنا على بناء حاجز جديد أمامه.

إن هزيمة الفكر التعسفي المتخلف المغلق، لا تتم عن طريق اعتقاله ومصادرته وحجسه وجعله ضحية القمع والمصادرة فقط، بل عن طريق حوار يكشفه ويفضحه ويظهر عجزه وقصوره وتعارضه مع الحياة والتطور.. وليست مراوحتنا في مواقعنا، سوى تنبئة للخطأ في مواجهة مثالب واقعا ونتيجة لاقتدارنا إلى الوعي والجدية والمرونة في مواجهة هذه المثالب:

صحيح أن الواقع العربي، وواقع الأنظمة فيه، كما أسلفنا في هذا البحث، هو واقع متخلف، يركز على علاقات اقتصادية واجتماعية متخلفة وفسادة، وأن بنية الفكر العربي السائدة، هي بنية قبلية أو بنية دينية متعصبة، وأن الاستعمار ما زال يلعب دوراً بارزاً وأساسياً في استمرار هذا الواقع وفي تكراره وتشجيعه وتعديته وحمايته وأن الاقليمية بأسلحتها وأمراضها المتعددة قد أضفت المزيد من تعقيدات هذا الواقع وشذوذه وأن غالبية الأنظمة العربية التقدمية، لم تتمكن من استثمار قدراتها الذاتية وامكانياتها المتاحة أو استثمار قابلية الجماهير العربية للتغيير واستعدادها للاسهام في قلب البنية العامة القديمة المتخلفة للواقع، مما ساعد على تحويلها من أنظمة ذات اتجاه تقدمي جماهيري، إلى أنظمة قمعية تهاب الجماهير، وتحذرهما وتحتال عليهما وتحاول خداعها.

وصحيح أن المثقف العربي الذي كان من المتوقع أن يلعب دوراً رئيسياً في تفكيك وقلب بنية الواقع المتخلف، لم يتعامل مع هذا الواقع تعاملاً نضالياً، واعياً وعملياً، بل غالباً ما حاول القفز فوق تعقيداته، أو حاول تبسيط مواجهة هذه التعقيدات، أو انسحب من ساحة العمل الوطني بحجة اليأس من تغيير هذا الواقع البليد، أو بحجة الحرص على النظافة والابتعاد عن الخوض في وحل الواقع. وأنه لم يستخدم أساليب عملية في مواجهة الواقع الذي يرفضه ويعمل على قلبه، بل كثيراً ما خلط بين حلفائه وخصومه وكثيراً ما انجر إلى معارك مع قوى يجب أن يحرص على التحالف معها ولو خلال مرحلة من مراحل النضال. هذا كله، يجب أن لا يدفعنا إلى اليأس من تغيير الواقع

تغييراً إيجابياً بل يجب أن يدفنا إلى تغيير أساليبنا وأسلحتنا، لتكون أفضل وأقدر في عملية التغيير.

بل إن هذا كله، يحتم على المثقفين العرب^(١) أن يقوموا بعملية تقويم شاملة وصارمة لمواقفهم ولأساليب نضالهم، في معركة الديمقراطية بل في المعركة الواسعة ضد الواقع المتخلف برمته، والتي لا تنفصل عن معركة الديمقراطية، وهذا ما يدفني أيضاً إلى تقديم تصور عملي للمثقف العربي، يمكن أن يساعدنا في نضالنا الديمقراطي أكثفه بالنقاط التالية:

١- لقد استغلت الأنظمة المعادية للديمقراطية انقسامات المثقفين وخلافاتهم وتناقضاتهم ولعبت دوراً بارزاً في تغذية وتقوية هذه الانقسامات بغرض إضعاف تأثير المثقفين والغاء دورهم الذي بدأ يتعاظم من خلال وسائل النشر والاعلام الحديثة، بل كثيراً ما أسهم المثقفون أنفسهم في تقديم هذه الخدمة المجانية لأنظمة القمع، فبدلاً من أن يوحد المثقفون العرب التقدميون جهودهم ومواقفهم ويعززوا نضالهم في وجسه التحديات المتعاطمة والانحرافات الداخلية والخارجية، أو يلتقوا على دليل عمل أو منهاج أو خطوط محددة أو قواسم مشتركة، توحد مواقفهم وتعزز دورهم، وتحول دون الانزلاق إلى خلافات وتناقضات ثانوية أو مفتعلة تضعف دورهم جميعاً أو تلغيه بدلاً من هذا كله انشغلوا في معارك ثانوية، أو خلافات مفتعلة، يلعب الحسد أو الحساسيات الشخصية أو سوء التقدير والفهم دوراً جوهرياً فيها.

لهذا أرى أن أول ما يتحتم على المثقفين فعله في مواجهة هذه التحديات الكثيرة، أن يضعوا من خلال حوار ديمقراطي واسع، منهاج عمل أو دليل عمل لنضالهم الديمقراطي يوحد نضالهم ويجعل منهم قوة مؤثرة ومهاجمة، وليس قوة دفاعية أو سلبية.

٢- ولكن تجدر الإشارة إلى أن مهمة المثقف العربي قد أصبحت في ظل الظروف والأوضاع الراهنة، مهمة شاقة، بل مهمة بالغة الصعوبة، إنه بحكم تأثيره وقدرته على التوعية والتنبيه والتحريض يتعرض لحملة من الضغوط والاعراضات، تهدف إلى شراء رأيه ومواقفه أو إلى الغاء دوره، أو تشويهه هذا الدور، أو إلى محاصرة تأثيره في أضيق الحدود، وهذه الحملة تأخذ عدداً من الأشكال والأساليب أهمها:

أ- تخويف المثقف أو الكاتب، واستخدام مختلف أساليب التهديد والترهيب العلني أو المبطن، لدفعه بعيداً عن المهوم العامة، أو لدفعه إلى الصمت أو إلى الكلام الأجوف العام فوق المشكلات الأساسية والمهوم الوطنية.

ب- محاولة استغلال حاجة بعض الكتاب العرب أو استغلال ظروفهم الصعبة أو استغلال طمع بعضهم أحياناً،

لتحقيق الهدف نفسه، فقد كثرت وتعددت لهذا الغرض في السنوات الأخيرة المجالات ودور النشر السخية، التي تبدو وكأنها مستقلة أو محايدة أو نزيهة، أو أنها تهدف إلى نشر الوعي والثقافة، بينما هدفها الحقيقي، أن تكون شركاً لالتقاط المثقف والكاتب وشراء مواقفه وقناعاته أو شراء سكوته وتسهيل مهمة انحرافه ودفعه بعيداً عن دوره الريادي.

ج- التصفية الجسدية، إذا رفض الاستجابة للترغيب أو الترهيب أو استمر في مجاهرته ووضوحه.. وفي تسميته المفاسد والانحرافات والحماقات بأسمائها.

هذا الواقع، يتطلب من المثقف العربي قدرة فائقة على إدارة معركة الديمقراطية والهروب بقناعاته من شرك الاغراء ومن مصيدة التخويف، بل يتطلب منه ابتكار أساليب جديدة في التعبير والمواجهة، في الوقت الذي يجب أن نحافظ فيه على شرف الكلمة وحيويتها ويرفض كل أنواع المقايضة على القنوات والمبادئ ويرفض أن يبيع رأيه ولو اضطر إلى الصمت فكثيراً ما يحمل الصمت أو الكلام الرموز تأثيراً بالغاً.

إن مجتمعاً لا يسقط فيه المثقف أو الكاتب ضحية الاطعام والمكاسب الشخصية أو ضحية الترهيب والابتزاز، هو مجتمع لا يمكن قهر إرادته أو احتواء تحولاته وإن تعثر أو تقهقر.

٣- ضرورة تربص المثقفين بكل الممارسات القمعية والعمل على كشفها وفضح مراميها بمختلف الأساليب والوسائل المتاحة، وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من تناقض بعض الأنظمة وتحاصمها في تعرية وفضح الممارسات القمعية في هذا القطر أو ذلك، وكشف اللعب الديمقراطية المزيفة الخادعة، التي تقدم عبر وسائل الدعاية بثوب ديمقراطي أو تقدم تحت قناع من الديمقراطية.

إن التسلح بالمهارة العملية في مواجهة أنواع القمع والتسلط والاستفادة من تناقضات الأنظمة العربية وخلافاتها ومن هامش الحرية النسبي الذي يعطي هنا أو هناك لفضح وتعرية الأنظمة الاستبدادية والقمعية من شأنه أن يكون وعياً عربياً عاماً وإرادة نضالية أقوى، ضد كل أنواع البطش والقمع والاستبداد في أي قطر أو بلد.

٤- يقع بعض المثقفين العرب في مفارقة، تسيء اساءة بالغة للنضال الديمقراطي، وتمثل هذه المفارقة في التناقض بين ما يطالبون به، أو يدعون إليه من ضرورة تأمين حرية الرأي وتجزئة الإرادة والابتعاد عن كل أنواع التعصب والمذهبية. وبين ممارساتهم العملية.

إنهم في الوقت الذي يطالبون فيه بحرية الرأي وبالغاء التعصب والتمذهب- يتعاملون مع الآخرين أو مع خصومهم، بتعصب ومذهبية، ويمارسون ضد من لا يتفق معهم في الرأي، كل أنواع التشهير والالتهام والادانة.

ولا شك أن تناقضاً كهذا، من شأنه أن يلغي مصداقية المطالبة بالديمقراطية إذ لا يكفي أن ينادي المثقف العربي بالديمقراطية ويتغنى بمزاياها ويؤكد تأثيرها الحاسم على مسيرة

(١) أحد أن أشير هنا إلى أنني لا أفصد بالمنصف أو الكاتب العربي، المثقف المدحن أو المثقف الناحر أو السلعه أو المنصف الاستعراضي، بل أعني المثقف الحر، الفلق والمهموم برؤبه الواقع الساذ والمتشحوح بهاجس، معبوره، المثقف الذي يعس حرج الوطن ويعي مسؤولية الفكر ومسؤولية الكلمة.

الكتاب، في مواجهة واقع التجزئة والتخلف وواقع القهر والقمع والالغاء الذي يتعرض له الكتاب والناس على حد سواء، والاستفادة من تجربة الكتاب العرب اليمنيين في هذا المجال.

هذا تصور قد يكون سريعاً.. لما يجب أن يسهم به المثقف أو الكاتب العربي في معركة الديمقراطية في ظل واقع يتطلب المزيد من الممارسات الديمقراطية في مختلف المجالات لكي يتحرر ويتطور، لكنه يعيش بالفعل في ظل المزيد من ممارسات القمع والقهر والالغاء.

علي سليمان

مواقع البحث:

- ١- مجلة ستون فلسطينية عدد آت ١٩٨٠، الديمقراطية والخوف من الديمقراطية، زناد عبد الصالح.
- ٢- الطرق إلى الديمقراطية، دار الطلعة ١٩٧٠، عصمت سف الدولة.
- ٣- مجله دراسات عربيه ك ٢ عام ١٩٨١ - أنة ديمقراطيه للوطن العربي، عصام نعمان.
- ٤- الثابت والمتحول المجلد الأول عام ١٩٧٤، ادوسس.
- ٥- موسوعه الهلال الاسراكي.
- ٦- مجلة فكر، عدد سسان ١٩٨١.. نسط مسكلة الديمقراطية، علي سلمان.

التقدم والتحرر وعلى عملية التفتح الإنساني والإبداع الفردي والجماعي، حتى يخدم الديمقراطية، بل ينبغي أن يكون هو نفسه ديمقراطياً بالفعل بفكره وسلوكه، يشجع الحوار الديمقراطي والرأي الحر ويسهم في تشجيع وتجرىء الآخرين على مناقشة ومعالجة القضايا التي تهمهم.

٥- لا شك أن معركة الديمقراطية في مجتمع متخلف مجزأ، هي معركة شاقة، تحتاج إلى أسلحة كثيرة، إنها تحتاج أولاً إلى فهم نظري، عميق، وإلى قدرة عملية على مواجهة أسباب المشكلة إضافة إلى الصلابة والجلد.

وكل فهم جزئي يقتصر على رؤية مظهر المشكلة الخارجي أو المباشر، دون النظر إلى بواعثها وأسبابها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو فهم قاصر وعاجز بل إن كل تغيير فوقتي إذا حدث، لا يرافقه تغيير جذري في البنية العامة، لا يعدو كونه تغييراً سطحياً عابراً غير مؤهل للصدور والاستمرار. من هنا يتحتم النظر إلى المشكلة من خلال أسبابها الحقيقية وليس من خلال مظهرها الخارجي أو من خلال أحد أسبابها، والتصدي لبنية الواقع العام والعمل على تفكيكها قبل الطموح إلى تغيير الوجه السياسي لمشكلة الديمقراطية أو الأمل في تغيير الوجه السياسي للمشكلة.

٦- ضرورة اشتراك المثقفين والكتاب واسهامهم إسهاماً حقيقياً وفعالاً في المعركة ضد الأمية وضد رواستها ومؤثراتها الكثيرة، باعتبارها عقبة رئيسية في طريق الوعي وفي طريق الشجاعة المعنوية بل في طريق عملية التواصل الضرورية التي يجب أن تتم بين المثقف والكتاب وبين الناس.

صحيح أن مثل هذه المشاركة سيلاقى الكثير من العقبات لا سيما العقبات التي تضعها السلطات الحريضة على استمرار تخلف الجماهير وأمتها، إلا أن بإمكان المثقف إذا كان جاداً في حملة نحو الأمية، أن يقدم ومن خلال أساليب مختلفة، خدمة وطنية هامة في هذا المجال، تعزز وسائل النضال الديمقراطي.

٧- في معركة الديمقراطية، كثيراً ما يقع المثقفون العرب في مثالب تسيء للمثقف، دون أن تحدم الديمقراطية، كاللجوء مثلاً إلى الاسفاف والاستفزاز والمبالغات والادعاء الأجوف وإلى الشعارات الفاقعة أو التطرف المضر الذي لا ينسجم مع معطيات الواقع، إما جهلاً أو طمعاً في تصيد الشهرة. إن مثقفاً استعراضياً صاحباً كهذا لا ينفع في معركة الديمقراطية، فنحن بحاجة إلى المثقف الدقيق والأمين في ما يكتب ويقول، المثقف البعيد عن الادعاء الأجوف والمباهاة والتزق الطفولي تجاه حركة التاريخ.

نحن بحاجة إلى مثقف يعمل بدأب وجلد ووعي، من خلال الممكن ليتمكن من الانتقال إلى موقع نضالي أفضل وأنسب... إلى مثقف يلجأ إلى الاقتناع وإلى التعامل الموضوعي مع الواقع وليس إلى التعامل المثالي أو التعامل التبسيطي السطحي.

٨- السير باتجاه تطوير التعاون بين الكتاب العرب والعمل على توحيد بعض اتحادات الكتاب العربية كتعبير عن وحدة

دار الآداب تقدم

مؤلفات الدكتور

نوال السعداوي

- امرأتان في امرأة
- موت الرجل الوحيد على الارض
- امرأة عند نقطة الصفر
- أغنية الاطفال الدائرية
- موت معالي الوزير سابقا
- الخيط وعين الحياة
- الغائب
- كانت هي الاضعف